شدد على أهمية تطبيق المعايير المهنية عند اختيار أعضائها

الهطلاني: رفع التصنيف الائتماني أولوية الحكومة المقبلة

الإسراع في تطبيق آليات تنويع مصادر الدخل وتوفير الوظائف لخريجي الجامعات

تسكين الشواغر الإشرافية والقيادية لرفع نسب الإنجاز بالمشروعات المعطلة

راشد عوض الهطلاني

دعت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لأهمية التدقيق والاختيار السليم للكفاءات القادرة على تحريك عجلة التنمية وإنجاز المشروعات التنموية التي تعاني التأخر عن مواعيدها المستحقة عند اختيار الأعضاء الجدد في الحكومة المقبلة.

وفي هذا السياق، أشار رئيس مجلس إدارة الجمعية راشد عوض الهطلاني أن ملفات كثيرة تنتظر الحكومة المقبلة أبرزها : إتمام تسكين الشواغر القيادية والإشرافية في العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تنتظر حسم الكثير من القرارات التي تأجلت خلال الفترة الماضية.

تسكين الشواغر

ولفت أنه بجانب تسكين الشواغر، هناك استحقاق هام للغاية وهو العمل على تطبيق الإجراءات الكفيلة برفع التصنيف الائتماني للكويت ، والذي يمثل أهمية محورية في استراتيجية الحكومة حيث يعد رفع التصنيف الائتماني صمام الأمان لتعزيز الأداء الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال والتي تنعكس بدورها على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وبين أن إتمام عملية التنمية المستحقة – والتي طال انتظارها – يتوقف على إيجاد صيغة توافقية للتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والدفع بمشاريع القوانين التي تحتاج إليها الكثير من شركات القطاع الخاص وكذلك العديد من الجهات الحكومية ذات الصلة بالعمل الاقتصادي.

توفير الوظائف

ولفت الهطلاني أن توفير الوظائف والدفع بخريجي الجامعات نحو سوق العمل في القطاعين الحكومي والخاص وخلق المزيد من الوظائف يمثل أحد المحاور التنموية التي يجب على الحكومة الاضطلاع بها.

وأشار إلى أي من تلك الملفات لن يحقق الطموح أو تنفيذه، إلا بعد إيجاد صيغة تعاون موحدة بين الحكومة والمجلس، مع مراعاة العمل في تنفيذه وتجنب الكثير من الاشكاليات.

وقال : هناك اهتمام كبير من جمعيات النفع العام بالعمل على تأهيل خريجي الجامعات للالتحاق بالعمل في القطاع الخاص وهو دور قامت به جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع هيئة القوى العاملة ، مضيفا أن هناك الكثير من الجهود التي تبذلها الجمعية منذ التأسيس وحتى يومنا هذا في تدشين العديد من الدورات والبرامج التدريبية والمهنية التي تساهم في تلبية احتياجات أعضاء الجمعية في كافة الأعمال التي يقومون بها.

توقع تراجع أسعار العقارات 20 % خلال 2023

الحماد: لن يكبح الأسعار الجنونية للقطاع السكني إلا «تحرير الأراضي»

مشاري خالد الحماد

اكد مشاري خالد الحماد رئيس مجلس شركة الربوة المشتركة للمقاولات العامة انه قد خيمت على أسعار العقارات بالسنوات القليلة الماضية، حالة من الركود خاصة السكن الخاص، ويبدو أن الأسعار خلال 2023 سوف تأخذ منحنى جديداً باتجاه الهبوط حسب توقعات بعض الخبراء، مستندين إلى عدة عوامل أهمها ارتفاع أسعار الفائدة التي بدورها قد تؤدي إلى تروي العديد من الأفراد والمستثمرين في شراء العقارات، خصوصاً الاستثمارية والتجارية منها، وهناك مؤشرات عديدة على قدوم الانخفاض في أسعار العقارات السكنية، أبرزها تراجع الصفقات العقارية نحو 50 في المئة تقريباً خلال عام 2022، بالإضافة إلى تردد العديد من المواطنين في الشراء في ظل الأسعار الحالية. وبّين أن القطاع العقاري سوق تفاوضي وليس فوريا، كسوق الأوراق المالية أو الذهب، أي أن الانخفاض بحاجة للوقت، توقع بتراجع أسعار العقارات السكنية 15 % خلال 2023موضحاً أن هناك عوامل تدعم استقرار الأسعار، أبرزها أن العقارات لاتزال تحقق عوائد مجزية. وأضاف أن السوق العقاري يتسم حالياً بالهدوء، وقد يتحول إلى ركود، وعلى الحكومة أن تضع خطة لدعم الاقتصاد حتى لا نصل إلى تلك المرحلة التي ستكون تداعياتها سلبية على كل القطاعات.، إضافة إلى عقارات الفضاء والهدام والورثة، مبيناً أن 2023 سيكون عام ظهور نتائج رفع الفوائد للفدرالي وبقية البنوك المركزية في العالم على أسعار العقارات.

وبالنسبة للعقارات التجارية والاستثمارية، إن أسعارها ستبقى إما على حالها أو ستتجه نحوالانخفاض خلال العام الجديد، متوقعاً بألا تكون عوائد القطاعين مجدية، باستثناء العقارات التي تقع في المناطق الإستراتيجية وذات البناء المتين والكثافة السكانية العالية، متوقعاً أن تكون حال العقارات التجارية في الكويت خلال 2023 كمثيلتها في أميركا وبريطانيا وأوروبا، بعد أن انتقل العمل في تلك الدول بنسبة تقارب من 75% إلى المنازل، وهذا ما قد يقلل من المساحات المشغولة لدى القطاع. إن السبب الآخر، الذي يحد من تأثير الفائدة على مساكن المناطق الداخلية، خاصة الراقية منها، مثل الشويخ السكنية وضاحية عبدالله السالم والشامية والفيحاء والخالدية وغيرها، هو اعتماد الراغبين بالشراء ضمن نطاقها على التمويل الشخصي، وليس على الاقتراض المصرفي. ورأى أن رفع أسعار الفائدة لن يكبح الأسعار الجنونية للقطاع السكني في عام 2023، إلا حال تحرير الأراضي، وهذا الأمر غير مرجح حالياً، 80 % إشغال القطاع الاستثماري في 2023أن التداولات العقارية بلغت نحو 4 مليارات دينار خلال 2021، مقارنة مع 2.4 مليار في 2020، وهي أعلى من عام 2019 الذي بلغت آنذاك نحو 3.4 مليارات دينار، مما يدل على تعافي السوق العقاري، مشيراً إلى تحسن الإيرادات التشغيلية لكل الشركات العقارية المدرجة والعودة إلى مستويات 2019.وقال ان السوق السكني شهد ارتفاعات كبيرة خلال فترة الجائحة وما بعدها، وهذا الاتجاه ليس على مستوى الكويت إنما عالمياً أيضا.وأضاف أن القطاع السكني يشكل ما بين 50 % إلى 60 % من إجمالي التداولات العقارية، مشدداً على ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص بشكل أكبر لتطوير العقار السكني، خصوصاً وأن الحكومة في طور اعتماد الرهن العقاري.

وفي ما يخص القطاع الاستثماري، توقع تحسن معدلات الاشغال في هذا القطاع لتصبح بحدود 84% عام 2023، بعد أن كانت 88% في 2019 ونحو 83% خلال 2021، إلى جانب ارتفاع بمعدلات الإيجار بشكل طفيف بما نسبته نحو 2%.

وأوضح أن العاصمة والسالمية والجابرية من أفضل المناطق أداءً من حيث نسب الأشغال، فيما كانت منطقة صباح السالم الأقل أداءً.أما بالنسبة للقطاع التجاري، أشار إلى أن نسب الأشغال بلغت بحدود 86% في نهاية 2021، وهي أقل من عام 2019 حيث بلغت آنذك 94%، متوقعاً أن يتعافى القطاع خلال عام 2025وكذلك أعلى بما نسبته 16.5 % مقارنة بسيولة يناير 2022 عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 243.4 مليون دينار. وتوزعت تداولات يناير2023 ما بين نحو 278.6 مليون دينار عقودا، ونحو 5 ملايين دينار وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 402 صفقة، توزعت ما بين 392 عقودا و10 وكالات. وحصدت محافظة الأحمدي أعلى عدد من الصفقات بـ 116 صفقة وممثلة بنحو 28.9 % من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة حولي بـ 113 صفقة وتمثل نحو 28.1 %، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 13 صفقة ممثلة بنحو 3.2 %.

الخشتي: «الائتمان» مستمر في برنامج المؤثرين

جماعية من اللقاء

التقت المدير العام لبنك الائتمان الكويتي بالتكليف زينب الجيران مع مؤثري الائتمان للربع الأول لعام 2023 في نسخته الثانية.

وتقدمت الجيران لمؤثري الائتمان بأطيب التهاني والتبريكات بانضمامهم لبرنامج المؤثرين في النسخة الثانية، وعبرت عن الكفاءات الوطنية الشبابية الذين سيكون لهم دور في تحقيق مشاريع البنك والنهوض بهذه المؤسسة العريقة من خلال العمل وفق منهجية إدارة التغيير (Lean manag –ment).

وقد أعلنت المتحدث الرسمي باسم بنك الائتمان الكويتي حباري الخشتي أن البنك مستمر في برنامج المؤثرين وفق منهجية إدارة التغيير تنفيذاً لإستراتيجية البنك، وتأهل في الربع الأول عدد (11) موظف للقيام بتنفيذ بعض مشاريع البنك بتطبيق منهجية إدارة التغيير إيمانا من إدارة البنك بالكفاءات الوطنية الشابة الطموحة وقدرتهم على التطوير والتغيير.

وقد تقدمت الجيران بالشكر الجزيل لمؤثري الائتمان وعبرت عن فخرها بأبناء الكويت.

"الوطني" يركز دائماً على استقطاب المواهب

المطر: برنامج «تَمَكّنْ» استثمار حقيقي لمستقبل الكويت

منال المطر خلال مشاركتها في الحلقة النقاشية

استضاف برنامج " تَمَكّنْ" التدريبي والذي يأتي برعاية ودعم إستراتيجي من بنك الكويت الوطني وبتنظيم من شركة "Creative Confidence" حلقة نقاشية شاركت فيها رئيس مجموعة الاتصال المؤسسي في بنك الكويت الوطني منال المطر، قدمت خلالها نصائح عديدة للمتدربين حول أفضل السُبل لإنجاز الأعمال وكيفية بناء مستقبل وظيفي مستدام، كما شاركتهم خبراتها وتفاصيل رحلتها في أكبر مؤسسة مصرفية بالكويت وأحد أكبر البنوك في المنطقة.

دعم الشباب

قدمت المطر نصائح للشباب خلال الجلسة وقالت: "تعلم أشياء جديدة كل يوم وابحث عن حلول مختلفة لإنجاز العمل ولا تقيد نفسك بطريقة روتينية واعمل دائماً على التطوير والابتكار، لأنه لا يوجد توقف عن التعلم مهما ترقيت في مسيرتك المهنية حتى تستطيع مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة كل يوم في الصناعة المصرفية".

وأضافت المطر: "كل خطوة إلى الأمام في مسيرتك المهنية ستجعلك ترى منظومة العمل بشكل أفضل، لذلك يجب دائما أن تنظر إلى الصورة بشكل أعمق بعيداً عن وجهات النظر المختلفة مع فريق العمل وتبادر بطرح أفكار لتطوير سير العمل بالتعاون مع أعضاء الفريق".

وأوضحت أن الوطني يركز دائماً على استقطاب المواهب وتبني الكفاءات وتقديم كل الدعم لها من خلال توفير الدورات التدريبية منذ اليوم الأول، كما أن سياسة التحفيز المستمر التي ينتهجها البنك تشجع الموظف على تقديم أفضل ما لديه.

وأكدت المطر على التزام البنك الراسخ تجاه الشباب ودعمهم في مسيرتهم المهنية باعتبار ذلك استثماراً حقيقياً في المستقبل، مشيرة إلى أن الوطني يسعى على الدوام إلى منح الشباب الأولوية لما في ذلك من ضمان لبناء كوادر بشرية تحقق مستقبل مزدهر للكويت.

ودعت الشباب إلى ضرورة اغتنام فرصة مبادرات البنك التدريبية التي يقدمها لحديثي التخرج لتطويرهم وصقل مهاراتهم وتأهيلهم لدخول سوق العمل وتحويلهم إلى قوى عاملة فاعلة تساعد على بناء مستقبل اقتصادي ناجح للكويت، مشيرة إلى أن برنامج "تمكّن" ينسجم مع استراتيجية البنك الهادفة إلى دعم الشباب وفتح المجال أمامهم لاكتساب الخبرات اللازمة للارتقاء بمعرفتهم وتوسيع آفاق مداركهم بما يؤهلهم لمواجهة متطلبات سوق العمل.

فريق العمل

وتطرقت المطر إلى كواليس العمل مع فريقها في إدارة العلاقات العامة حيث قالت: "لدينا علاقات مميزة وأخوية تربطنا جميعا في بنك الكويت الوطني واعتبر أن فريق العمل هو أسرتي الثانية، أوجه لهم النصائح والتوجيهات ولا أعطيهم أوامر بل أمنحهم الثقة ومساحة عمل يمكنهم من خلالها الابتكار والإبداع والتطوير وإيجاد حلول أسرع وأكثر تطورا لإنجاز المهام الوظيفية".

وأضافت المطر: "كل النجاحات التي حققناها على مدار السنوات الماضية كانت بفضل التكاتف والعمل بروح الفريق الذي لم يبخل يوما ببذل قصارى جهده للارتقاء بمنظومة العمل داخل أكبر مؤسسة مصرفية في الكويت".

وتابعت: "لا يوجد حواجز بين فريق العمل لدينا مهما اختلفت المناصب، لأنني اعتبر نفسي أحد أعضاء الفريق وأنصت جيداً للانتقادات والآراء المختلفة ونجري نقاشات تثري طريقة تفكير كل الفريق، وهو ما يعود بالنفع في النهاية على منظومة العمل".

وأكدت على أن بنك الكويت الوطني يوفر فرصاً استثنائية للتطور المهني بصفة مستمرة من خلال برامج تدريب على أعلى مستوى وبالتعاون مع أعرق المؤسسات العالمية المتطورة، بما يضمن للكوادر البشرية العاملة مساراً وظيفياً مستداماً.

سياسة التحفيز المستمر للبنك تشجع الموظف على تقديم أفضل ما لديه

سر النجاح

وأكدت المطر أن جميع الإدارات في بنك الكويت الوطني تعمل كخلية النحل لخدمة العملاء وتحقيق قيمة مضافة لأصحاب المصالح والمساهمين، وتكريس موقع البنك الريادي كأكبر المؤسسات المصرفية في الكويت.

واختتمت المطر حديثها قائلة: "أفتخر دائماً بالعمل في مؤسسة عريقة مثل بنك الكويت الوطني، وأشكر كل أعضاء فريقي على الجهود التي بذلوها والنجاح الذي حققناه حتى الآن بالتعاون مع إدارات البنك المختلفة، كما أننا نسعى إلى تقديم المزيد لضمان تميز البنك وريادته على الصعيدين المحلي والإقليمي".